

كالمدوم لا يرد عليه ان عدم مدح المدوم لا يمتنع على معدن
كل نفس على عدمه كان الاصول والرواج مع امتحان روية كقولها
معرفة بسببها انقص والحق ان امتناع الشيء لا يمنع التمتع بغيره وقد
ورد التمتع بشيء التبريد وانما زال الوجود في الزمان مع امتناعها في حقه
لكن ان عاينا متصفا صلبا واما الكسب فيكفي القصد والواجب على
الذوق بين الكسب والحق فان الاول افاد الوجود بخلاف الثاني فيمكنه
العلم الاجمالي بل كسبها ولو في حال اليأس ثم لم يعلم مع العلم
بالعلم بعد التوجه والاشارة فطلي المصود وبتدريج ما يقال يجوز ان لا
يشعره وان لا يدوم اي علمك على ان ما مصدرية ينبغي ان يجعل بهذا
المصدر بمعنى المفعول ليس في حق الحق برغم كل الاضافة لتعوية المقام
على الاستفراق والافاق المفعول على مثل السير بالنسبة الى الجوار فلا يتم المقام
واما الموصول فمنه عامة وصفا وبالجملة حذف الضمير قبل كلنا اني جلي
كمن لا يحان وقد يرد به الجمل على خلق الجوهر كخلاف الظن والمقدرة
لا يشنون ذلك ويعينون كون الذي مشاطا لاحتقان العبادة وورود
الارة التامة في ذلك المقام لبطول قاعدة التكليف وهي ان الكليات

الكليات اراختسار الى البنية والجمع والذم والنواب والعتا قد يقال
يجوز ان يلج اودبهم باعتماد الحيلة كالعلم بالحسن والذم بالبعث وايضا
النواب والعتاب ضمن الله تعالى ونفوس فيها يرضاهم فلا يشغل عنها
كاشغل عن غيرهم في الاضراق عقيب سكر النار اشارة الى اخطاب
النكوب اي قولها كمن فان الله تعالى ابرى عارته فيما اذا اراد شيئا ان
يقول له ان فيكون وهو عبارة عن الفعل ويؤدوه قوله تعالى فحقه هي
سبع سموات اى من الصفا الصفة وفي شرح المواظ ان نصا الله عند الا
شاعة هو اذرة الازمنة المتصلة بالانفس على ما هو عليه في حال الازمنة
في الصفا الازمنة لكن النفس بهما يوردى الى الكرار والرضا
انما يجب بالقصا قبل عليه لا على الرضا بصفة من صفة متسا بالاراد
هو الرضا بصفة تلاك الصفة وهو المعنى فالصلا بان يجب بان الرضا
بالكفر لا بغيره ذاته لا بغيره بغيره وان خير بان الرضا القلب
بفعل الله تعالى على صفة من صفة الرضا ما لا تارة في صفة ثم ان
الرضا بها يستقر الرضا بالمسماى من حيث انه مستعمل بغيره لا بغيره
ذاته ولا بغيره من الرضا بالهنايات كما يمشهد بسلامة العلة ولا ان الرضا